الباب التاسع

اقتصاديات التعاون

التعاون الانتاجي وفرص نجاحه :-

تخطط ولاية الخرطوم لتنشيط التعاون كجسم إقتصادي مهم يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في تخفيف العبء المعيشي على المواطنين من خلال آلياته الثلاثة: التعاون الإنتاجي، التعاون الإستهلاكي، التعاون الإئتماني. ولهذا الغرض تنظم الولاية ورشة عمل كبرى حول التعاون يوم الثلاثاء القادم الثالث من مايو بفندق كورنثيا بالخرطوم إعتباراً من الحادية عشر صباحاً.

سوف تقدم ثلاثة أوراق عمل في الورشة أولها حول استراتيجية التعاون في المرحلة المقبلة يقدمها البروفسير محمد حسين أبو صالح وزير التخطيط الإستراتيجي بالولاية، والورقة الثانية حول تعديلات قانون التعاون يقدمها بروفسير محمد عثمان خلف الله عميد كلية القانون بجامعة النيلين، والورقة الثالثة دور الحركة التعاونية في تخفيف أعباء معاش الناس يقدمها المستشار مهندس العوض عباس مهدي رئيس مؤسسة المهندسين التعاونية. الورشة التي تتم برعاية الأستاذ عادل محمد عثمان وزير المالية والاقتصاد وشئون المستهلك سوف يخاطب فعالياتها ويستلم توصياتها الفريق أول ركن عبد الرحيم محمد حسين والي الولاية.

يرى الكثير من الإقتصاديين أن من الأجدى التركيز على التعاون الإنتاجي دون الإستهلاكي، وحول هذا الموضوع كاتبني الأستاذ طارق مختار المحلل الإستراتيجي المقم بالمغرب قائلاً: التعاونيات الاستهلاكية رغم دورها الكبير الا اني اصنفها في خانة الصنف السلبي. التعاونيات الايجابية هي التعاونيات الانتاجية، وهي التي يجب ان تولى العناية القصوى، واكثر عون لها هو وجود منافذ تسويق لمنتجاتها عبر التعاونيات الاستهلاكية، او الجهات الاستهلاكية المضمونة مثل القوات النظامية وجهات الاغاثة والعون، ومثل ديوان الزكاة والجهات الخيرية حتى تقف على أقدامها . لو استطاعت الجهات المختصة تأسيس عمل على اسس جيدة يمكن لقطاع التعاون ان يكون قاطرة لتطوير الانتاج في السودان عبر التعاونيات الانتاجية .

أما الدكتور فتح الرحمن محمد محمد صالح الخبير المصرفي فقد كاتبني قائلاً: الجمعيات التعاونية ظلمت بمرادفتها تاريخيا بفكرة الاستهلاك، وهذا الإطار هو الذي ابعدها عن دائرة الإنتاج. إن الإنتاج هو الذي سوف يؤدي الي فاعلية

دور التعاون وتكملة وظيفة منافذ الاستهلاك . لم يرتق التنظيم القانوني والإداري للتعاونيات حيث ظلت الفكرة في خانة العمل الخيري. الأسهم التي ساهم بها آباؤنا وأجدادنا عدت علي سبيل التبرع، وهو ما هزم فكرة تطورها لشركات أو تجمعات مبنية علي الأسهم بمعناها الفني الحالي في أسواق المال.

تلعب الجمعيات التعاونية دورا هاما في تنظيم الإنتاج الجماعي التقليدي كما هو الحال في إنتاج الصمغ العربي، وبعض السلع التقليدية، وبذلك تعطي شكلا إداريا مناسبا للحصول علي التمويل، وتقديم الضمانات، فضلا عن قوة التفاوض للحصول علي أسعار مناسبة لمنتجاتهم. في البورصات السلعية تعد الجمعيات التعاونية للمنتجين من أهم أعضاء البورصة والفاعلين فيها خصوصا في البلدان التي يكون الإنتاج التقليدي فيها هو الغالب علي الإنتاج المعتمد علي الآلات[1].

التعاون فكر سديد وأمل جديد :-

تنتظم اليوم الثلاثاء بفندق كورنثيا بالخرطوم ورشة عمل كبرى يتم من خلالها وضع المخطط الاستراتيجي والتنفيذي الذي يمكن التعاون من القيام بدوره كآلية أساسية لتحريك جمود الإقتصاد من ناحية وتخفيف العبء المعيشي على المواطنين من ناحية أخرى.

الورشة التي ستبدأ أعمالها إعتبارا من الساعة العاشرة والنصف صباحا سيخاطبها والي ولاية الخرطوم الفريق أول ركن عبد الرحيم محمد حسين، ووزير المالية بالولاية الأستاذ عادل محمد عثمان. وسوف يتم من خلالها نقاش ثلاثة أوراق هامة الأولى حول التعديلات المقترحة على قانون التعاون، من خلال نقاش هذه الورقة ينتظر التوصل للشكل القانوني الجديد للجمعيات التعاونية حيث هناك إتجاه لتقليص العدد المطلوب لتكوين جمعية تعاونية ليصبح ٣٠ مواطناً فقط، وهذا سوف يشجع على تكوين جمعيات تعاونية كثيرة جداً.

الورقة الثانية التي سوف تقدم في الورشة تتناول دور الحركة التعاونية في تخفيف أعباء المعيشة عن الناس، تقدم الورقة عدة مقترحات ومبادرات يمكن أن تقودها التعاونيات في هذا الإطار. فهي وسيلة التمويل الأمثل، وتجمع الإنتاج الأجدى، ومنفذ التسويق الأوسع. سوف يستصحب نقاش الورقة تجارب الدول الأخرى في توظيف الامكانات الهائلة للحركة التعاونية.

أما الورقة الثالثة التي يتم نقاشها من خلال الورشة فتتناول رؤية استراتيجية لدور الحركة التعاونية في الإقتصاد عموما وفي اقتصاد ولاية الخرطوم. حيث ينتظر أن يقود التعاون التنمية الاقتصادية في الولاية من خلال أشكاله الثلاثة التعاون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٥/ ٢٠١٦ م

الانتاجي، التعاون الإئتماني، والتعاون الإستهلاكي.

تنشيط قطاع التعاون من الاخبار الطيبة، وفيه تذكير بسنة من السنن الحميدة، واحياء لخصلة من خصال الخير حث عليها القرآن ؛ (وتعاونوا على الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تعاونوا على الإثْمِ وَالْعُدْوَانِ).

لم يكتمل مسار تطور الحركة التعاونية في السودان لعدة أسباب متصلة بقصر النظرة الايدلوجية لفكرة التعاون، وحبسها في ركن اشتراكي قصي، علي الرغم من نموها ودعمها وتطورها في العديد من الاقتصادات الحرة المتقدمة. موضوع التعاون من الموضوعات المنسية في اقتصادنا علي الرغم من أهميته في تحقيق عدالة الأسواق واتزانها. ونأمل أن تعيد ورشة العمل هذه للتعاون ألقه وترسم له دوره المرجو.[1]

الكرة في ملعب التعاونيين :-

قذف والي ولاية الخرطوم عبد الرحيم محمد حسين الكرة بقوة في ملعب التعاونيين، فلدى مخاطبته ورشة التعاون التي انعقدت يوم أمس بفندق كورنثيا بالخرطوم وجه عبد الرحيم لجموع التعاونيين والاقتصاديين الحاضرين جملة من الأسئلة الساخنة: هل المفاهيم والقيم التي قامت عليها الحركة التعاونية سابقاً قد تغيرت؟ هل ننشيء نظاماتعاونياً يأخذ بالقيم والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد في الوقت الحالي؟ هل هناك حقاً ما يعيق الحركة التعاونية؟ وهل النصوص القانونية الحالية تمنع التعاون من الانطلاق؟ أم هو عجز القادرين على التمام؟ هل يمكن للتعاون أن يلعب دوراً في تخفيف العبء المعيشي؟ وما هو هذا الدور وحدوده؟ هل لكل السلع أم لسلع محددة فقط؟ كيف يمكن إدماج إنسان الريف في الحركة التعاونية للإستفادة من الإمكانات الزراعية الهائلة التي يتمتع بها ريف ولاية الخرطوم؟

شكلت هذه الأسئلة تحدياً للمشاركين في الورشة، ودار على إثرها نقاش ساخن تمخضت عنه توصيات في غاية الأهمية حاولت الإجابة على أسئلة الوالي من خلال رسم خارطة طريق لمسيرة التعاون والحركة التعاونية في مقبل الأيام بولاية الخرطوم. وكانت أهم التوصيات: وضع نص واضح بشأن التعاون ودوره في الوثيقة الاستراتيجية للولاية الجاري الإعداد لها. توفير الإرادة السياسية الواضحة نحو الإعتراف بالتعاون ودوره الاقتصادي. ضرورة العمل على إستمرار الحركة التعاونية كحركة مجتمعية شعبية بأقل قدر من التدخل الحكومي. على الحكومة أن تقدم الدعم للحركة التعاونية بالإعفاءات والإمتيازات من خلال مشروعات محددة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٥/ ٢٠١٦ م.

تقدم، وليس من خلال نصوص قانونية عامة، وذلك منعاً للمساد بإستغلال هذه الإعفاءات والأمتيازات.

وفيما يلي الجمعيات التعاونية القائمة حالياً جاء بالتوصيات: مراجعة الجمعيات المتوقفة وتصفيتها بغرض التركيز على عدد محدود ونشط. الترتيب لعقد اجتماعات مع البنك المركزي والبنوك التجارية لوضع أسس جديدة لتمويل الجمعيات التعاونية، على أن يكون تمويلاً مجمعاً بمبلغ كبير، حيث اقترح مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لعضو الجمعية، ومعنى هذا أن تحصل الجمعية ذات الخمسين عضوا على تمويل مقداره ٥ مليون جنيه.

وفيما يلي دور التعاون في تخفيف العبء المعيشي الواقع على كاهل المواطنين، أُقترح تكوين جمعيات تعاونية للمنتجين، لتسويق محصولاتهم في الأسواق المركزية وفي أسواق البيع المخفض دون وسطاء. كما أقترح توزيع السلع المدعومة من خلال منافذ التعاون، وبإستخدام بطاقات تموينية ذكية تستبعد الغير مستحقين للدعم.

النجاح الكبير لفعاليات الورشة، بحضور قامات تعاونية سامقة مثل الدكتور عثمان أبو القاسم وزير التعاون والتنمية الريفية في سبعينيات القرن الماضي، والأستاذ فاروق البشرى وزير التجارة والتعاون والتموين في ثمانينيات القرن الماضي، وغيرهم من العلماء والخبراء والمختصين. وانفعال والي الولاية ووزير المالية بالولاية بموضوعها، مؤشر واضح لعهد جديد ينتظر قطاع التعاون العريض بولاية الخرطوم في مقبل الأيام.[1]

مؤسسة التعاون الافتراضية :-

الجمعيات التعاونية هي منظمات مجتمع مدني يتم تسجيلها وفق قانون التعاون، ويشرف على أعمالها من ناحية قانونية مسجل الجمعيات التعاونية الذي يعينه وزير المالية في حالة ولاية الخرطوم على سبيل المثال. بينما تنهض الادارة العامة لاقتصاديات التعاون في نفس الوزارة بمهمة رعاية التعاون وإعطاؤه مزايا ضريبية، ومساعدات لوجستية، لأنه في الغالب يمثل مصالح المواطنين محدودي الدخل.

والجمعيات التعاونية على ثلاثة أنواع: التعاون الإنتاجي، مثل التعاونيات الزراعية والتي تستهدف الشراء الجماعي لمدخلات الإنتاج لخفض التكلفة، والتسويق الجماعي لرفع العائد. والتعاون الاستهلاكي والذي يستهدف الشراء من المنتجين بكميات كبيرة تحقق خفضاً في قيمة الشراء، والبيع للأعضاء بربح بسيط بما يحقق فوائد محسوسة للاعضاء. والتعاون الإئتماني ومن خلاله تضمن الجمعية التعاونية الإئتمانية عضويتها في حالة أخذ أي عضو تمويل من البنوك.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٥/ ٢٠١٦ م.

التعاون هذه الأيام يوزع سكر زنة ١٠ كلجم بسعر خاص هو ٧١ جنيه للجوال. القصد أن يذهب هذا السكر للفقراء والأسر المتعففة. الخوف أن يتسرب هذا السكر للسوق.

في ظل ثورة المعلومات والاتصالات هل يمكن أن نفكر في التعاون الافتراضي virtual co-operation society بأن يكون لكل عضو في الجمعية بطاقة ذكية، فيها بياناته وحصته من السلع التموينية، ويمكنه عن طريق بطاقته هذه الشراء من مولات كبيرة في كل أنحاء الخرطوم يُتفق معها على السعر الخاص لأعضاء الجمعية.

الفكرة تختلف عن البطاقة التموينية الإلكترونية المقترحة لكل الأسر، والتي سبق أن طرحناها ولم تنفذ حتى اليوم لأسباب سياسية وليست تقنية، حيث البطاقة التموينية الإلكترونية شأن دولة يمكن أن تطبقها للسلع التي تدعمها وهي حاليا الخبز والمواد البترولية وبعض الأدوية والخدمات الطبية. أما بطاقتنا التعاونية الذكية فهي تخص كل جمعية على حدة ولكن في فكرتها تعمل على تطوير عمل الجمعيات التعاونية تطويراً كبيراً جداً، فالجمعية التعاونية الذكية أو الافتراضية يمكن أن تكون عضويتها المسجلة ٥٠٠ ألف شخص وليس مجرد ٥٠ شخصاً هو الحد الأدنى لعضوية الجمعية التعاونية في الوقت الحالي. وبدلا من أن يكون لها دكان صغير داخل الحي تستغل جميع المولات الكبرى في الولاية كمنافذ لتوزيع سلعها. حيث تتيح تقانة المعلومات والاتصالات إدارة عمليات البيع والتخزين والامداد من أي مكان بإستخدام برمجيات بسيطة.

فلينهض الشباب على وجه التحديد لتكوين جمعياتهم التعاونية الافتراضية بدلاً عن الانشغال في عمليات الفوركس المحرمة شرعاً وقانوناً.[1]

ميلاد مؤسسة اقتصادية عملاقة :-

المؤسسة هي مؤسسة العاملين التعاونية، وهي مؤسسة مملوكة للجمعيات التعاونية بمواقع العمل بولاية الخرطوم، وتجد دعماً من اتحاد عمال ولاية الخرطوم ومن وزارة المالية بالولاية ومؤسسات تعاونية أخرى. رأسمالها الأسمي ٣٠ مليون جنيه وعضويتها الآن ٤٠ جمعية تعاونية بمواقع العمل، ينتظر أن تبلغ ١٠٠ جمعية تعاونية خلال الربع الأول من العام القادم بإذن الله.

سوف تعلن المؤسسة عن نفسها يوم غد الإثنين من خلال تدشين الوثبة الأولى لسلعها المقدمة لأربعين من جمعيات مواقع العمل بالولاية، بقيمة ٤ مليون جنيه، وذلك في احتفالية مصغرة بميدان أبو جنزير. حيث يشهد والي ولاية الخرطوم ورئيس

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٥/ ٢٠١٦ م

اتحاد العمال ووزير المالية بالولاية تحرك أربعين دفاراً محملة بالسلع الاستهلاكية للجمعيات التعاونية بمواقع العمل.

السلع التي سوف يتم تزويد تعاونيات العمل بها تشمل: الدقيق، زيت الطعام، لبن البودرة، الشاي، الأرز، العدس. فيما سيتم توزيع السكر في وقت لاحق. كل السلع تقدم بأسعار أقل من السوق بنسبة ١٠٪ إلى ١٥٪. وكل السلع تباع بالبيع الآجل لمن يرغب من العاملين.

يأتي هذا الجهد المتميز في إطار تخفيف العبء المعيشي على ذوي الدخل المحدود والفقراء من المواطنين، ولحسن الحظ يأتي متزامنا مع السياسات الاقتصادية الأخيرة التي ستؤثر تأثيراً مباشراً على معاش الناس.

ومعلوم أن ولاية الخرطوم تعمل على تخفيف العبء المعيشي عن هذه الفئآت من خلال لجنة عليا يترأسها والي الولاية، تعمل من خلال أربعة لجان فرعية هي: لجنة الانتاج برئاسة وزير الزراعة بالولاية، ولجنة التمويل برئاسة وزير المالية بالولاية، ولجنة المعالجات الاجتماعية برئاسة وزيرة التنمية الاجتماعية بالولاية، ولجنة منافذ البيع برئاسة المعتمد برئاسة الولاية السيد مكي حسن. وتعتمد هذه اللجنة العليا بصورة رئيسة على مؤسستي التعاون بالقطاع السكني والتعاون بمواقع العمل لتنفيذ خطة تخفيف العبء المعيشي.

ان التعاون قطاع اقتصادي هام جداً يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في تخفيف العبء المعيشي على المواطنين، لأن المؤسسات التعاونية تقوم بوضع أرباح معقولة ومدروسة عند بيعها للسلع، عكس القطاع الخاص الذي يسعى نحو أقصى ربح ممكن

التجارب الدولية والاقليمية أثبتت نجاعة التعاون في القيام بتخفيف العبء المعيشي ولجم انفلات الأسعار في الأسواق. في دولة الكويت يشترى كل المواطنين سلعهم الاستهلاكية من التعاون. وفي تلك الدولة للتعاون سطوة تجعله هو المسيطر والمتحكم في أسعار السلع الاستهلاكية في الدولة، لأنه صاحب أعرض قاعدة من المستهلكين.

من مزايا التعاون أيضاً ديمقراطية الادارة، التي تتيح الشفافية المطلقة في التعاملات التجارية للتعاون، لأن لكل عضو في الجمعية التعاونية الحق في المراقبة والمتابعة والاطلاع على الحسابات. وله الحق كذلك في الحصول على الارباح وعلى العائد من المشتريات.

نتمنى النجاح لمؤسسة العاملين التعاونية ولمؤسسة الخرطوم التعاونية التجارية كرأسي رمح في جهود تخفيف العبء المعيشي عن مواطني الولاية.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/ ١١/ ٢٠١٦ م.

نظرة جديدة للتعاون :-

التعاون قطاع إقتصادي مهم، لعب خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي دوراً رئيساً في توزيع السلع الرئيسة للمستهلكين، عبر بطاقات تموينية مكنت من سد الاحتياجات الضرورية للمواطنين، على الرغم من هشاشة الأوضاع الاقتصادية حينذاك. في ذلك الوقت كان الإهتمام الحكومي بالتعاون على أعلى درجاته لدرجة تخصيص وزارة كاملة للتعاون وكان أبرز وزراء التعاون البروفسور محمد هاشم عوض رحمه الله، والدكتور عثمان أبو القاسم أمد الله في أيامه.

الميزة الأساسية للتعاون، كقطاع شعبي غير حكومي، هي أنه معفي من الضرائب. وهذه تمثل ميزة اقتصادية هامة جداً، انتبهت لها منظمات المجتمع المدني ومنظمات المستهلكين في العديد من الدول، فأقامت مجمعات تعاونية استهلاكية ضخمة تحقق خفضاً للأسعار بصورة واضحة، وتحقق من ناحية أخرى أرباحاً مقدرة للمساهمين في هذه الجمعيات وهم من المواطنين العاديين.

في الكويت نجد أن التعاون مؤسسة ضخمة جداً، تملك العشرات من المولات الضخمة التي تباع فيها كل السلع الاستهلاكية. مؤسسة التعاون في الكويت بلغت مقداراً من القوة جعلها هي، وليست وزارة التجارة، من يحدد أسعار السلع الاستهلاكية في السوق خارج مولات التعاون. فالمستورد أو المنتج لأي سلعة لأسواق الكويت لا بد أن يتفق مع إدارة التعاون على سعر البيع للجمهور، وإلا بارت سلعته وكسدت. إنتخابات الاتحادات والجمعيات التعاونية في الكويت تنال إهتماماً ومشاركة من المواطنين ربما أكثر من الانتخابات السياسية لمجلس الامة الكويتي.

التعاون كصيغة قانونية للعمل التجاري يمثل حلاً ملائماً لمشكلة ارتفاع الأسعار لأنه يعالج الأسباب الرئيسة لارتفاع الأسعار. حيث يمكن لجمعيات المنتجين التعاونية إنشاء المخازن المبردة والمجمدة. إما من مواردها الذاتية أو من البنوك بضمان أصولها لمعالج قضية موسمية الانتاج. أما فيما يلي ارتفاع تكلفة الانتاج، بسبب ارتفاع أسعار المدخلات، فمتاح للجمعيات التعاونية الاستيراد بنفسها بعيداً عن قبضة السوق. وقد تساعدها الحكومة بعدد من الاعفاءات إذا تأكدت أن المدخلات ستوظف لدى جمعيات تعاونية منتجة. أما فيما يلي المضاربات وأنشطة السماسرة والوسطاء فيمكن لجمعيات المنتجين في القطاع الزراعي بالذات القيام بدور المسوِّق بإمتياز. وبهذا يتم ابعاد السماسرة والوسطاء، فتصل المنتجات الزراعية بأسعار معقولة للمستهلك.

إلتفتت ولاية الخرطوم لأهمية التعاون، فشرعت في إجراء إصلاحات كبيرة في بنية التعاون. وقد تم الترتيب لعقد ورشة عمل كبرى بفندق كورنثيا بالخرطوم يوم الاثنين القادم، يخاطبها والي الولاية، ووزير المالية بالولاية، وتقدم فيها أوراق عمل

هامة للغاية حول دور التعاون في خدمة استراتيجية ولاية الخرطوم الرامية لزيادة الانتاج وتخفيف العبء المعيشي على سكان الولاية، والتعديلات على قانون التعاون.

وكفاتحة شهية للنظرة الجديدة للتعاون سوف يقوم التعاون في ولاية الخرطوم بطرح كميات هائلة من السكر للمواطنين عبر جمعياتهم التعاونية استقبالاً لشهر رمضان المعظم.[1]

هل ينجح التعاون الاستهلاكي في ظل سياسة التحرير؟

طرحت على هذا العمود قبل يومين فكرة التعاون الافتراضي virtual co-operation society ويقوم على أساس أن يكون لكل عضو في الجمعية بطاقة ذكية، فيها بياناته وحصته من السلع التموينية، ويمكنه عن طريق بطاقته هذه الشراء من مولات كبيرة في كل أنحاء الخرطوم يُتفق معها على السعر الخاص لأعضاء الجمعية.

الفكرة تعمل على تطوير عمل الجمعيات التعاونية تطويراً كبيراً جداً، فالجمعية التعاونية الذكية أو الافتراضية يمكن أن تكون عضويتها المسجلة ٥٠٠ ألف شخص وليس مجرد ٥٠ شخصاً هو الحد الأدنى لعضوية الجمعية التعاونية في الوقت الحالي. وبدلا من أن يكون لها دكان صغير داخل الحي تستغل جميع المولات الكبرى في الولاية كمنافذ لتوزيع سلعها. حيث تتيح تقانة المعلومات والاتصالات إدارة عمليات البيع والتخزين والامداد من أي مكان بإستخدام برمجيات بسيطة.

تلقيت عدة تعليقات على هذه الفكرة أشاد بها البعض وانتقدها آخرون، من بين المنتقدين للفكرة الدكتور الفاتح عثمان من مركز الراصد للدراسات حيث كتب: لا تهزموا فكر التعاون باغراقه في التعاون الاستهلاكي الذي يفتقر لاهم اسباب وجوده، اي السلع المدعومة او المحتكر انتاجها او استيرادها، ولذلك لن تنجح قط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في ظل السوق الحر.أ.هـ

تعليق: القول بأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لن تنجح في ظل السوق الحر غير صحيح. ولي دليلان الأول داخلي والآخر خارجي. الداخلي يجري تطبيقه الآن، حيث اتفقنا مع زيوت مرحب على إتاحة التعامل لها مع ١٥٠ منفذ للتعاون وأسواق البيع المخفض، على أن تبيع قارورة الزيت عبوة ٤.٥ ليتر بمبلغ ٧١ جنيه (السعر في السوق الحر ٨٠ ج وأكثر) طبعا هنا استفادت مرحب من اقتصاديات الحجم، حيث توزع وحدات بكميات هائلة بربح بسيط، وهو بالضبط ما يقوم به التعاون الاستهلاكي.

أما الدليل الخارجي فهو التعاون بدولة الكويت وهو بنسبة ٩٩٪ تعاون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٩ م.

استهلاكي. لقد درست هذه التجربة عن كثب، وزرت الكويت وجلست للمسئولين بوزارة التجارة والصناعة وغرفة الكويت التجارية واتحاد الجمعيات التعاونية الكويتي. تأكدت من حقائق ثلاثة : الأولى: أن أعضاء الجمعيات التعاونية يحصلون على سلعهم الاستهلاكية من التعاون بإنخفاض ٢٠٪الى٢٥٪ من سعر السوق. مستفيدين من اقتصاديات الحجم حسبما أوضحت آنفا. والثانية: أن أعضاء الجمعيات التعاونية يحصلون على أرباح الأسهم وعائد على المشتريات بما يضاعف من استفادتهم في مكون السعر ليقارب ٥٠٪ من سعر السوق. الثالثة: أن المستوردين والتجار ينسقون مع اتحاد الجمعيات التعاونية ويلتزمون (طوعاً) بالأسعار التي يحددها هذا الاتحاد. وإلا فإن سلعهم تبور في الأسواق.

أؤكد أن مؤسسة تعاون بحجم عضوية كبير، مدارة باحترافية ومهنية، يمكنها أن تنجح في ظل الاقتصاد الحر، كما يمكنها أن تحقق الكثير دون دعم من الدولة.(١)

اتفاقية مهمة بين اتحاد العمال والتعاون :-

بأكاديمية العمال بحي الملازمين بأمدرمان تم يوم أمس الثلاثاء التوقيع على اتفاقية هامة جداً ما بين اتحاد عام عمال السودان، وقد وقع عنه المهندس يوسف علي عبد الكريم رئيس الاتحاد. والمجلس الأعلى لرعاية وتنمية الحركة التعاونية، وقد وقع عنه الاستاذ عثمان عمر الشريف وزير التجارة- رئيس المجلس.

أهم بنود الاتفاقية شملت الاستفادة من امكانات وعلاقات وزارة التجارة واتحاد العمال والحركة التعاونية داخلياً وخارجياً لتلبية احتياجات العمال. أن يكون بنك العمال الوطني هو البنك الرائد لتمويل المشروعات العمالية. وأن يسعى الطرفان لدى رئاسة الجمهورية والحكومات الولائية لتمليك الحركة التعاونية العمالية بعض المشروعات المعطلة والمتوقفة. بجانب الاستفادة من إمكانات اتحاد أصحاب العمل السوداني في مجال سلع الانتاج المحلي. وأن تعمل وزارة التجارة على توفير الدعم السياسي إتحادياً وولائياً. مع العمل على تدريب الكوادر العمالية التعاونية. والسعي لتطوير قانون التعاون لسنة ١٩٩٩ بحيث تفرد مساحة وخصوصية لتعاون مواقع العمل. وتهيئة المناخ بمواقع العمل لتوفير التمويل والدعم المادي والعيني والمقار للتعاونيات. وتنشيط العمل الاعلامي في مجال التعاون العمالي.

تنبع أهمية الاتفاقية في أنها محاولة جادة جداً للمشاركة في ادارة اقتصاد الندرة الذي تعيش فيه بلادنا في الوقت الحالي. فهذه الاتفاقية تؤسس لقيام منافذ للتعاون بمواقع العمل بحجم كبير وبإدارة حديثة وبتمويل مصرفي. ووفقاً لهذا يتوقع أن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٦/ ٢٠١٦ م .

يحدث تطور كبير في دكاكين التعاون الموجودة حالياً ببعض الوزارات والهيئات والمرافق. وتمتد رؤية الاتفاقية لتأسيس منافذ تعاونية في أي منشأة فيها عدد مقدر من العمال حتى لو كانت المنشأة تابعة للقطاع الخاص، لأن اتحاد العمال كما هو معلوم مسئول عن العمال في القطاعين العام والخاص.

في الوقت الحالي توجد شراكة ذكية ما بين اتحاد العمال والنظام المصرفي فيما يعرف بمحفظة قوت العاملين. وهي محفظة بنكية صادق عليها بنك السودان وكلف بنك العمال الوطني بإدارتها كبنك رائد. وقد نجحت المحفظة نجاحاً كبيراً في تغطية احتياجات العمال المعاشية في الاحتياجات الرمضانية (سلة رمضان) وفي خراف الأضاحي. حيث تقوم المحفظة بتوفير هذه السلع بأسعار جيدة وبأقساط مريحة للعمال. وفي نفس الوقت فإن إخراج كتلة العمال الضخمة من السوق يؤدي إلى هدؤ سوق هذه السلع بما يعود بالفائدة على عامة المواطنين. وقد ثبت من خلال بعض الدراسات أن المحفظة قد ساهمت في خفض التضخم على مستوى ولاية الخرطوم.

إن التفكير الآن في توسيع تمويل المحفظة ليشمل سلعاً أكثر، وأن تكون مستدامة وليست في مناسبتين فقط، وأن يعتبر منفذ التعاون هو المنفذ الرئيس لهذه السلع، هو اتجاه سليم يستحق التأييد. غير أنه من المهم كذلك العمل على تطبيق مفاهيم التعاون جميعها مثل أن يمتلك العمال أسهماً مدفوعة القيمة في تعاونياتهم، وأن تعقد جمعيات عمومية حقيقية للتعاون، وأن تتم تصفية الحسابات سنوياً وتوزع الأرباح على العمال مع العائد على المبيعات.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٤/ ٢٠١٥ م .